

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مؤسسة النقد العربي السعودي

المركز الرئيسي

مكتب

وكييل المحافظ للرقابة

الرقم :

بدون المرفقات :



الرقم : 391000063139

التاريخ : 1439/06/03

المرفقات :

تعيم

المحترم

سعادة /

بعد التحية ،

الموضوع: ظاهرة انتشار إعلانات الإقراض وسداد الديون من جهات غير مرخصة.

إلحاقاً لتعاميم المؤسسة رقم ٥١٢٢٤ م أ/٩٩٥ وتاريخ ١٤٣٠/٣٠ هـ ورقم ٢٢٧٨٠ م أ/١٣١٣٥ وتاريخ ١٤٣١/٥/٢٧ هـ ورقم ٤٧٣٣٢ وتاريخ ١٤٣٥/٤/١٣ هـ ورقم ٣٥١٠٠٠٤٧٣٣٢ وتاريخ ١٤٣٥/٧/٥ في شأن ظاهرة انتشار الإعلانات التجارية عن عمليات مالية مشبوهة في وسائل الإعلام تتعلق بالإقراض أو بسداد القروض المنوحة من البنوك وكذلك الملصقات على أجهزة الصرف الآلي.

وحيث أن لهذه الأعمال المخالف لنظام مراقبة البنوك ونظام مراقبة شركات التمويل آثاراً سلبية اقتصادياً ومالياً وتعكس صورة سلبية عن الوضع في المملكة، ومواجهة هذه المخالفات يكون بالتعاون مع المؤسسات المالية، لذا تؤكد المؤسسة على الآتي كلاً فيما يخصه:

- الالتزام بما نصت عليه تعاميم المؤسسة المذكورة أعلاه بهذا الخصوص بشأن متابعة أجهزة الصرف الآلي وإزالة الملصقات الخاصة بالسداد المبكر ومنع القروض وذلك بشكل نصف شهري.
- التزام المؤسسات المالية باتخاذ الإجراءات الآتية:

أ- مراقبة ومتابعة عمليات السداد المبكر لمديونيات العملاء بشكل مكثف ومستمر وذلك من خلال تقارير دورية تهدف إلى التتحقق من سلامة مصادر الأموال المحولة التي استخدمت في عملية السداد المبكر، والتأكد من عدم وجود علاقة لعملية سداد المديونية المبكرة لعميل المؤسسة المالية مع أحد الأشخاص المشتبه بمزاولتهم الأنشطة المصرافية أو التمويلية دون ترخيص كممارسي نشاط تسديد المديونيات، وإبلاغ الإدارة العامة للتحريات المالية عن الشخص الذي يشتبه بقيامه بتلك العملية.

ب- مراجعة جميع عمليات السداد المبكر بشكل دوري وكحد أدنى نصف سنوي من خلال إحدى إدارات الرقابة الداخلية في المؤسسات المالية للتأكد من سلامة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُؤسَّسة النقد العَرَبِيِّ الْسُّعُودِيِّ

المركز الرئيسي

مكتب

وَكيل المحافظ للرقابة

التاريخ :

الرقم :

الموافق :

المرفقات :

الإجراءات المتخذة ومتغيرة مع السياسات والإجراءات الداخلية المعتمدة إضافة إلى
ما تم الإشارة إليه في الفقرة رقم (أ) أعلاه.

ج- تزويـد المؤسـسة بـتقرير يتضـمن جـمـيع المـخـالـفـات الـتي تم رـصـدـها خـلـال عـمـلـيـة المـراجـعة وـبـشـكـل رـبـعـيـ، وـسـتـقـوم المؤـسـسة بـزيـارات مـيدـانـية لـلتـأـكـد من سـلـامـة تلك الإـجـراءـات.

للإـحـاطـة والـعـمـل بـمـوجـبـه اعتـبارـاً من تـارـيخـه.

وتـقـبـلـوا تحـيـاتـي،،،

مـحـمـد

أحمد بن عبدالله آل الشيخ

وكيل المحافظ للرقابة

نطـاق التـوزـيع:

- البنوك والمصارف المرخصة من المؤسسة.
- شركات التمويل المرخصة من المؤسسة.
- إدارات وكالة الرقابة